http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2140) السنة الثامنة - الأربعاء (25) أيار 2011

### ٦٢ دعوى بينها ٣٠ تطالب بتعويضات مالية من صحفيين

# حريــة الصــحافة: الحكومــة تحاصــر الإعــلام فــي المحاكــم

□ بغداد / المدى

تواجه وسائل الإعلام في العراق احد اكبر تحدياتها مع ازدياد الدعاوى القضائية من قبل جهات حكومية ضدها، وكان آخرها دعوى رفعتها رئاسة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتهمة التشهير ودعوى لإغلاق صحيفة.

وتشير إحصائية حصلت عليها وكالة فرانس برس إلى وجود نحو ٦٢ دعوى بينها نحو ٣٠ تطالب بتعويضات مالية من صحفيين في محكمة النشر والإعلام، تقدم بها جميعها أصحابها خلال الأشهر الخمسة الماضية.

وشهد العام الماضي ١١٧ دعوى ٣٥ منها تطالب بتعويضات مالية.

وجرت يوم الأحد في محكمة قضايا النشر والإعلام المرافعة الأولى لقضية التشهير التي رفعها رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري ضد الكاتب هاشم حسن، عميد كلية الإعلام في جامعة بغداد.

ويطالب الحيدري بتعويض قدره ملياري دينار.

وقد قرر القاضي إرجاء المحاكمة إلى يوم غد الخميس.

وكان حسن كتب مقالا نشر في جريدة "المشرق" الأسبوع الماضي تحت عنوان "الفتلاوي كشفت المستور"، في إشارة إلى النائبة حنان الفتلاوي التي قامت في وقت سابق باستجواب الحيدري وأبرزت عددا من الوثائق التي تتحدث عن جملة مخالفات ارتكبت داخل مفوضية الانتخابات.

وتجري المحاكمات للإعلاميين في العراق في ظل قوانين شرعت إبان نظام صدام الذي اسقط في العالم ٢٠٠٣.

وقال هاشم إن "المعيب أن أتعرض للقضاء من قبل إحدى مؤسسات الديمقراطية، (مفوضية الانتخابات) التي استخدمت الديمقراطية لتفعيل قوانين دكتاتورية".

وأضاف "اعتقد أن هذه سياسة لتكميم الأفواه (...) وهذه الدعاوى لا تقل خطورة عما يجري في الشوارع من استخدام للأسلحة المزودة بكواتم الصوت من اجل قتل الأبرياء".

واعتبر أن "ما يجري اليوم هو محاولة لاغتيال الأقلام الشريفة بواسطة قانون صدامي"، في إشارة إلى نظام صدام حسين.

وكان حسن اعتقل وتعرض لملاحقات قضائية في زمن النظام السابق عندما كان رئيس تحرير جريدة "المصور العربي" على خلفية سياسته التحريرية التي عرف عنها أنها جريئة.

ورأى المدير التنفيذي لمرصد الحريات الصحافية زياد العجيلي أن "المطالبة بمبالغ مالية خيالية أمر غير قانوني وغير دستوري".

المعايير الدولية تعارض دفع تعويضات من قبل الصحفيين

وأشار العجيلي إلى أن بعض الدعاوى تجاوزت حتى المطالبة بمبالغ مالية، وباتت تطالب بالإغلاق.

وكانت منظمة "مراسلون بلا حدود" اعتبرت في بيان أصدرته في ١٨ أيار أن الدعاوى القضائية من قبل جهات حكومية ضد وسائل الإعلام "تأتي في وقت يمر فيه الصحفيون بمرحلة صعبة".

واعتبر العجيلي "أن ذلك غير قانوني لان المطبوعات في العراق صدرت من دون قانون ولا تحتاج الى تصريح بالعمل وبإمكان أية مجلة تطبع وتنشر في اي مكان في العراق".

وقال العجيلي إن العراق "بلد مثالي لأنه لا يطالب المطبوعات بتصاريح عمل"، لكنه أعرب عن خشيته من أن تفرض السلطات "نوعا من أنواع التضييق على المطبوعات من خلال مطالبتها بتصاريح عمل".

وكانت منظمة مراسلون بلا حدود أصدرت تقريرا بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة حمل عنوان "الشرق الأوسط: الوحوش المفترسة لحرية الصحافة بدأت تتساقط" ركزت فيه على ٣٨ بلدا اغلبها في شمال أفريقيا والشرق الأوسط تعاني فيها الصحافة الحرة بشكل كبير.

التقرير أشار إلى سقوط اثنين من الأنظمة في تونس وفي مصر ثم عرج على الاحتجاجات في اليمن وفي سوريا وفي ليبيا وفي البحرين حيث تم اعتقال مؤسس الصحيفة المعارضة الوحيدة. التقرير ذكر أن جميع هذه الدول تعامل الصحافة باعتبارها تابعة للدولة وبوقا وناطقا بلسان الحكومات فيها، علما أن الصحفيين عانوا خلال فترة الاحتجاجات هذه بسبب فرض قيود عليهم ومنعهم من الوصول إلى المعلومات ناهيك عن اعتقالهم وقتلهم أحيانا.

وأصدرت لجنة حماية الصحفيين ومقرها نيويورك تقريرا بعنوان "عشر أدوات للقمع على الانترنت"، تطرق للوسائل المتطورة التي تستخدمها السلطات غير الديمقراطية في العالم لقمع حرية الصحافة لاسيما في مجال الانترنت. وضع التقرير داني اوبراين منسق الدفاع عن الانترنيت في اللجنة وقال إن الحكومات التي تقمع الحريات الصحفية التقليدية تسعى في الوقت نفسه إلى قمع الحريات الصحفية على الانترنت ومن بين الوسائل التي تستخدمها إغلاق الشبكة العنكبوتية.

# منظمة لحقوق الإنسان: ٢٠١٠ الأسوأ على مسيحيي العراق

□ متابعة / المدى

وصفت منظمة "حمورابي" لحقوق الإنسان العام الماضي بالأسوأ على مسيحيي العراق، مشددة على أن استمرار الاستهداف المباشر لهم زاد من هجرتهم لخارج العراق، وان عودتهم مرهونة بمدى توفير الحماية لهم.

ونقلت إذاعة العراق الحر عن رئيس المنظمة وليم وردا أن الأرقام التي سجلتها منظمته عن حالات انتهاك حقوق المسيحيين في العراق، خلال عام ٢٠١٠ كانت مخيفة، معتبرا إياها الأسوأ من الأعوام التي سبقتها، مستبعدا في الوقت نفسه أن تكون هذه الأرقام حقيقية لجميع المسيحيين وفي عموم مناطق العراق وبخاصة بغداد والموصل حيث يتركز فيها المسيح بكثافة مقارنة بالمحافظات الأخرى.

ويذكر وردا أن معدلات الهجرة سجلت نسبا متصاعدة أجبرت أكثر من ١٨٠٠ عائلة مسيحية على النزوح لمناطق مختلفة من سهل نينوى، وان التهديدات كانت بدوافع سياسية وليست من جماعات متشددة، مشيراً إلى أن أحداث كنيسة سيدة النجاة وأيضا تعرض العديد من دور المسيحيين للتفجير في مناطق متفرقة من بغداد اجبر أكثر من ٢٣٠٠ عائلة أخرى على النزوح من بغداد الى كردستان وسهل نينوى .

وطالب وردا بتعزيز الحماية الأمنية للدور والكنائس، وإيقاف الانتهاكات بحق المسيحيين، فضلا عن إيقاف عملية التغيير الديموغرافي والمطالبة بإقليم للمسيحيين في إحدى المناطق الآمنة في العراق على أمل أن تكون ملاذا آمنا لهم.

من جهتها ألقت الناشطة المسيحية باسكال ورد باللائمة على ضعف أداء الأجهزة الأمنية العراقية، لافتة إلى ضرورة الكشف عن الأيادي التي كانت وراء هذه الاستهدافات وتقديمها للعدالة.

وبالعودة الى احصائيات استهداف المسيحيين في العراق وبحسب منظمة حمورابي فان العدد الإجمالي للقتلى تجاوز آلـ ٨٢٢ شخصا بين استهدافهم على الهوية كونهم مسيحيين وتواجدهم في مواقع الانفجار.

وكان وزير حقوق الإنسان محمد شياع السوداني قد دعا في تصريح سابق له "المسيحيين إلى الإصرار على عدم الهجرة من العراق لأنه الخيار الذي من شأنه إفشال مخططات تهجيرهم"، مبيناً أنهم "تعرضوا كبقية مكونات الشعب العراقي إلى الاعتداء وعانوا من الهجمات الإرهابية، والحكومة جادة بتوفير الحماية لهم وتأمين مناطقهم".

### عراقيون لا يثقون بوعود الحكومة يستعدون لموسم طويل

# صيف ٢٠١١: ٥٠ درجة مئوية تكفي لتظاهرات حاشدة

قلق شعبي من عدم تحسين خدمات الطاقة

□ متابعة / المدى

يتخوف العراقيون مع بدء فصل الصيف من نقص خدمات الكهرباء، وندرة الوقود الضروري لتشغيل مولدات الكهرباء، في وقت بدا التململ يأخذ مديات أوسع ودعوات للتظاهر ضد عدم قدرة الحكومة على تلبية احتياجات الطاقة كما حدث العام الماضي حين عمت التظاهرات اغلب مدن العراق بسبب نقص الكهرباء.

ويدور بين العراقيين دعوات الى ما يسميه بعضهم انتفاضة الكهرباء.

ونقل تقرير نشرته وكالة بابنيوز أمس الثلاثاء عن مواطنين عراقيين قولهم إنهم هيأوا لافتات كتب عليها "الكهرباء.. أو عدم البقاء" في إشارة إلى ضرورة رحيل المسؤولين الذين لم يستطيعوا الوفاء بوعودهم في توفير خدمات الطاقة.

ويتململ اغلب العراقيين من فصل الصيف القاسي وأعبائه المتمثلة في اللهاث المستمر وراء توفير الثلج والبنزين. وتستمر أجواء الصيف في العراق فترة طويلة، ويصبح الخروج من البيت إلى الساحات والمتنزهات العامة أمرا لا مفر منه للهروب من الأجواء الحارة.

وبينما ينوي بعض أصحاب الدخل الجيد السفر إلى الدول المجاورة او إقليم كردستان لقضاء فترة استجمام هروبا من الحر، فان أصحاب المدخولات الضعيفة ليس لديهم منفذ من قضاء الصيف في البيوت، واغلب الرجال يلجأون إلى الكازينوهات والمقاهي، بينما تفضل النساء المتنزهات القريبة، او مراكز التبضع.

ويحرص كل بيت عراقي منذ الآن على اقتناء مولدة كهرباء وتوفير الوقود لها. بينما يعكف أصحاب مولدات الأحياء السكنية على إدامة مولداتهم وسد الثغرات التقنية فيها استعدادا لصيف قاس في حرارته.

وبينما يمثل الصيف للبعض مثل الطلاب فرصة لإجازة تمتد لثلاثة شهور، فان عدم توفر الكهرباء يعكر صفو الأجواء.

ويقول عادل احمد وهو طالب جامعي: لا مفر من الحر، حيث تتحول بشرتنا إلى داكنة بسبب أشعة الشمس القوية. ويلجأ بعض الشباب إلى الأنهر للهروب من القيظ مع ندرة المسابح في المدن العراقية.

وعلى رغم من كل ذلك فان الصيف يوفر الفرص المناسبة لتبادل الزيارات العائلية وزيارة الحدائق العامة، حيث تفترش الأسر البساط الأخضر والحشائش.

وعلى رغم من ان اغلب السكان يتحدون الصيف الحار بالتأقلم، إلا أنهم يصرون على عدم السكوت عن عدم تنفيذ الوعود، وصرف ملايين الدولارات على مشاريع لم ينتج عنها تحسن في الخدمات، ويعزم البعض الخروج بمسيرات لفضح العجز عن حل مشكلة نقص الطاقة التي مضى عليها ما يقارب عقد من الزمن.

من الصيف اللاهب على مدى أشهر تستمر من شهر نيسان إلى أيلول.

وتصل درجات الحرارة إلى ٥٠ درجة مئوية خلال النهار ولا تنخفض إلا لبضع درجات في الليل.

ويتوقع المسؤول البلدي جاسم الراضي أن يؤدي نقص الطاقة الكهربائية إلى احتجاجات وتظاهرات ستطيح بكراسي المسؤولين المحليين.

وتشير مواطنة عراقية تسكن الكاظمية إلى علامات صيف سيئ بوضع أصابعها على صنبور ماء حيث تقطر المياه القادمة من خزانات الطوارئ لمدة ساعة أو اثنتين.

وتقول:علينا أن نظل مستيقظين طوال الليل لتشغيل "ماطورات الماء".

وعلى رغم من وعود السلطات المحلية بتوفير الكهرباء إلا أن أي تقدم ملموس لم يحصل في هذا الاتجاه.

ويقول كريم حسين عضو مجلس بلدي إن انقطاع الكهرباء يزيد من معاناة العراقيين. ويستغرق

### كوالالمبور تطاردهم رغم بطاقات الأمم المتحدة

# ٧٠٠ عراقي في ماليزيا ينتظرهم المجهول

□ بغداد / المدى

ينتظر نحو ٧١٠ لاجئين عراقيين يقيمون في إحدى المراكز المخصصة لاستقبال اللاجئين في ماليزيا مصيرا مجهولا بانتظار منحهم حق اللجوء في استراليا، بحسب صحيفة "ديلي ستار" الماليزية.

ونشرت الصحيفة في عددها الصادر، أمس الأول، خبرا جاء فيه أن "٩٣ ألف لاجئ هو إجمالي عدد اللاجئين الذين سجلت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أسماءهم في المراكز المخصصة لإيواء اللاجئين في ماليزيا"، مشيرة إلى أن "من بين هؤلاء اللاجئين ٧١٠ لاجئين عراقيين".

وأضافت الصحيفة أن "أغلب اللاجئين المسجلين في ماليزيا من دول هي مانيمار والصومال وأفغانستان والعراق"، مبينة أن "اللاجئين العراقيين وحتى عند حصولهم على بطاقات تعريف خاصة تمنحها إياهم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فإنهم يتعرضون للمضايقات من قبل السلطات الماليزية".

وكانت الحكومة الاسترالية توصلت إلى اتفاق مع الحكومة الماليزية في ٨ أيار الجاري يسمح بترحيل مجموعة من طالبي اللجوء الذين وصلوا إلى شواطئها على متن قوارب إلى ماليزيا مقابل التعهد بالبحث في طلبات اللجوء التي تقدموا بها، ووفق الاتفاق بين الجانبين تتعهد السلطات في استراليا بقبول عدد أكبر من اللاجئين الذين نظرت الأمم المتحدة في طلباتهم.

ويقول ناشطون إن استراليا موقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ للأمم المتحدة الخاص باللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بالشأن نفسه وهو ما يتزامن مع توقيعها العديد من الاتفاقيات مع ماليزيا والتي تسمح لها بإعادة اللاجئين الذين يصلون إلى الأراضي الاسترالية عبر ماليزيا التي بدورها لم توقع على أي من الاتفاقيات الدولية بشأن اللاجئين، وهو ما يعفي ماليزيا من المسؤولية تجاه اللاجئين الموجودين على أراضيها وضمان منحهم حق اللجوء.

من جهته ذكر رئيس نقابة المحامين الماليزيين ليجي وي للصحيفة أن "إعادة السلطات الاسترالية لـ ٨٠٠ لاجئ لديها إلى ماليزيا يجعل هؤلاء يواجهون مصيرا مجهولا"، مشيرا إلى انه "ليس لدى بلاده سياسة واضحة تجاه مشاكل اللاجئين الموجودين على أراضيها".

يذكر أن أكثر من ستة آلاف طالب لجوء قدموا إلى استراليا على متن قوارب خلال عام ٢٠١٠، في حين يواجه الكثير منهم خطر الغرق في المحيط أثناء محاولاتهم للوصول إلى السواحل الاسترالية.

ويقول تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية بعنوان: "أزمة اللاجئين العراقيين بين الكلام المعسول والواقع المر" إن المجتمع الدولي ما زال يتقاعس عن مواجهة الأزمة بطريقة ذات معنى. فبلدان مثل الأردن وسوريا يستضيفان معظم اللاجئين ولكنهما غير مهيئين على نحو مناسب لتلبية احتياجات جميع من يصِلون من العراقيين.

وقد دعت منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات حقيقية للتخفيف من معاناتهم إلى تهجيرهم. وقالت المنظمة إنه يتعين على هذه الدول تحمل مسؤوليتها في مساعدة الدول المضيفة والمنظمات الإنسانية العاملة في الإقليم، على وجه السرعة، كيما تكون قادرة على دعم الأعداد الهائلة من اللاجئين.

ويقول فيليب لوثر، نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، إن "العديد من اللاجئين يواجهون صعوبة كبيرة في الحفاظ على بقائهم. فهم ممنوعون من العمل وغير قادرين على تسديد أجور بيوتهم وشراء ما يكفي من الطعام لهم ولأسرهم وتغطية نفقات المعالجة الطبية. بينما يعيش من يحالفهم الحظ ويغادرون العراق على مدخراتهم، التي سرعان ما تنفد بالنسبة للعديدين".

إن أحوال العديد من الأسر قد ساءت إلى حد الإملاق، وهي تواجه خيارات مستحيلة ومخاطر مستجدّة من قبيل الاضطرار إلى تشغيل أطفالها أو البغاء أو مواجهة احتمال أن تضطر إلى العودة "الطوعية" إلى العراق بسبب تدهور الظروف.